المحاضرة السادسة: حوكمة الشركات

بعد الفضائح والأزمات المالية والانهيارات المتعددة التي زعزعت عالم الأعمال في السنوات الأخيرة خاصة ب عد إفلاس الشركات الكبيرة (إنرون، وورد كوم....)، أثير جو من الخوف والتردد لدى أصحاب رؤوس الأموال، نتيجة لعدم قدرة آليات التسيير في الشركات على تجنب هذه الأزمات....

فما الذي يطمئن المستثمر (المساهم) بأن الشركة التي استثمر مدخراته فيها تعمل حسب المصلحة العليا للشركة، و أن هذا المستثمر سيحصل في المقابل على عائد على استثماراته؟ وما الذي يؤكد له بأن التقارير المالية التي تنشرها الشركة تبين الوضع المالي الحقيقي للشركة؟ وما الذي يضمن للمقرض بأنه سيسترد قيمة قرضه؟ وما الذي يضمن للموظف بأن الشركة التي يعمل لديها ستستمر في العمل وتؤمن له لقمة عيشه في المستقبل المنظور؟ وما الذي يضمن للمجتمع بأن هذه الشركة ستستمر في التوظيف، وإنتاج الخدمات والسلع، وتوليد قيمة مضافة تدعم الوضع الاقتصادي في الدولة وتعززه؟ وكيف يحصل جميع أصحاب المصالح على حقوقهم في الشركة؟

نتيجة لهذه الظروف بدأ الحديث عن آلية جديدة تركز على ضرورة إتباع أساليب رشيدة تعمل على حماية الشركة من خلال العمل على إرضاء مختلف المتعاملين معها والتوفيق بين مصالحهم، وقد عرفت هذه الآلية بـ "حوكمة الشركات".

1- تعريف الحوكمة:

الحوكمة تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة ، الإدارة التنفيذية، المساهمين، إلخ) بهدف تحقيق الشفافية والعدالة ومكافحة الفساد ومنح حق مساءلة إدارة الشركة لحماية المساهمين والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها الطويلة الأمد.

كما يمكن القول بأن حوكمة الشركات تعني إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على تسيير الشركة، بما يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح، ما يعني باختصار أن حوكمة الشركات تعبير واسع يتضمن قواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركة لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ هذه القرارات، ومدى المساءلة التي يتعرض لها المسؤولون عن القرارات.

2- أهمية حوكمة الشركات:

يمتد نظام حوكمة الشركات ليتقاطع مع العديد من المجالات الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية...، فمن الناحية الاقتصادية تبرز أهمية الحوكمة في كونها تعمل على ضمان رفع الأداء المالي، وتخصيص أموال الشركة، وتدعيم المركز التنافسي للشركة من خلال كسب ثقة أصحاب المصالح في السوق، بالإضافة إلى كونها تساعد على جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.

أما من الناحية القانونية، يهتم القانونيون بحوكمة الشركات لأنها تعمل على ضمان حقوق الأطراف المختلفة بالشركة، لذا فالتشريعات المنظمة لعمل الشركات تعد العمود الفقري لأطر وآليات حوكمة الشركات، حيث تنظم القوانين واللوائح الداخلية بشكل محدد ودقيق العلاقات بين الأطراف المعنية في الشركة (قوانين الشركات،المنافسة،الضرائب...) ، وعليه يمكن القول بأن أهمية حوكمة الشركات من الناحية القانونية تتجلى من خلال التغلب على سلبيات تنفيذ التعاقدات التي يمكن أن تنشأ نتيجة الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة.

ومن الناحية الاجتماعية وباعتبار أن الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة،حيث أن أداءها يمكن أن يؤثر على الوظائف، الدخول، المدخرات...، فإن الحفاظ على هذه الشركات وحسن تسييرها يعتبران عنصرين جوهريين في معادلة الأداء الاجتماعي.

إذن فالإطار الأشمل للحوكمة لا يكون مرتبطا فقط بالنواحي القانونية، المالية، المحاسبية للشركات، ولكنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، ويمكن القول أنه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد، وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر الاقتصاد وعددا معتبرا من فئات والمجتمع.

3- الأطراف الرئيسية في الحوكمة:

تقوم الحوكمة بتنظيم وتقسيم المسؤوليات والحقوق بين ثلاثة أطراف رئيسية (كما هو مبين في الشكل أعلاه): المساهمون، الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة.

إن الترابط بين أصحاب العلاقة السالف ذكرهم ترابط وثيق ومهم، فالمساهمون هم المالكون الفعليون للشركة ولهم حقوق وتترتب عليهم واجبات، ويقوم المساهمون بتوكيل مجلس الإدارة لمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، الذي يقوم بدوره بتعيين الإدارة التنفيذية أيضا لإدارة شؤون الشركة بالنيابة عنهم، كما يقوم المساهمون بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وذلك من أجل الرقابة على الإدارة التنفيذية ، ويوجد أطراف آخرون لهم علاقة بالشركة، وهم بالتالي معنيون بتطبيق الشركة لقواعد الحوكمة ضمانا لحقوقهم من جهة، ولتخفيض مستوى عدم التيقن المتعلق باستثماراتهم بالشركة من جهة أخرى، ومن أبرز هذه الأطراف: الحكومة والمجتمع والبنوك والموردون وموظفو الشركة، الخ. وفي المحصلة، فإن جميع هذه الأطراف لها مصلحة في نجاح الشركة واستمرارها، ولها حقوق يجب على الشركة المحافظة عليها وتوفيرها لهم.

4- فلسفة الحوكمة: هناك ميزتان تتميز بهما الشركات المعاصرة مما يستدعي وجود ضوابط الحوكمة:

الميزة الأولى: حقيقة أن الشركات الحديثة تتميز بالفصل بين ملكية الشركة وإدارتها.

الميزة الثانية: النفوذ الذي يتمتع به كبار المساهمين على حساب صغار المساهمين.

دفعت هاتان الميزتان الدول إلى وضع نظام رقابي يضمن لأصحاب المصالح في الشركة بأن الإدارة تقوم بمهامها على أفضل وجه في الوقت الذي يحمي هذا النظام صغار المساهمين من تسلط كبار المساهمين.

ومن ثم أتت حوكمة الشركات لتنظام يضبط عمل جميع الأطراف المعنية في الشركة من مساهمين وإدارة تنفيذية ومجلس إدارة، ويمكن أن تفسر هذه الإشكالية أيضا من خلال ما يسمى بمعضل ة الطرف الرئيس والوكيل ، لأن الطرف الرئيس والوكيل كل مع ني بمصلحته الخاصة على حساب مصلحة الشركة، وبسبب التباين الواضح في المعلومات لصالح الوكيل الذي يدير أعمال الشركة بشكل يومي كان لابد للطرف الرئيس من تعيين جهة رقابية لمتابعة أعمال الوكيل ممثلا في مجلس الإدارة.

5- أهداف الحوكمة: تهدف الحوكمة إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهمها:

أ- الشفافية: وتعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلا للتحقق والرؤية السليمة.

ب- المساءلة: يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها، كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.

ج- المسؤولية: تهدف أنظمة الحوكمة إلى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية. كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور شتى منها الربح وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

د- المساواة: أي المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم، كما يقصد بها المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

6- قواعد ومبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : نظرا إلى الاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة فقد حرصت العديد من الهيئات على دراسة هذا المفهوم وتحليلها ووضع معايير محددة لتطبيقه ، ومن أبرز هذه الهيئات **منظمة التعاون**

الاقتصادي والتنمية التي قامت بإعداد مبادئ لحوكمة شركات المساهمة العامة عام 2004، وتعتبر هذه المبادئ المرجع الرئيس ي للشركات على مستوى العالم، والجدير ذكره أن المنظمة قامت بتعديلات على قواعد الحوكمة، نتيجة للأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات العالم منذ أواخر العام 2008، ورغم أن هذه الهيئة تقدم أفضل الممارسات المتعلقة بالحوكمة إلا أن لكل دولة مرجعية محلية، يجب على الشركات التقيد بضوابط الحوكمة المعدة من قبل هذه المرجعيات.

وتتمثل مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ستة مبادئ رئيسية للحوكمة، يعتبر أولها إطارا عام ا وضروري لتطبيق المبادئ الخمسة الأخرى، وفيما يلي ملخص لهذه المبادئ:

أ- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات : من أهم العناصر التي يجب توفرها في أي دولة وجود إطار فعال من القوانين والتشريعات والأسواق المالية الفعالة، ورفع القيود عن نقل رؤوس الأموال، ووجود نظام مؤسسي فعال يضمن تشريع وتطبيق البنية الفوقية اللازمة. ويجب أن يكون هذا الإطار ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق ويشجع على قيام أسواق تتصف بالشفافية والفعالية.

ب- ضمان حقوق المساهمين: إن من أهم ما أكدت عليه قواعد الحوكمة هو حقوق المساهمين وأبرز هذه الحقوق.

- ضمان وجود طرق مضمونة لتسجيل ملكية الأسهم.
- إمكانية تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
- المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للشركة.
- المشاركة في أرباح الشركة.

كما يجب على المساهمين أن يحصلوا على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أي تغييرات جوهرية في الشركة مثل:

- تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس.
- إصدار أسهم إضافية.
- أي عمليات استثنائية لبيع أصول الشركة.

ج- المعاملة المتساوية للمساهمين: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمو الأقلية والمساهمون الأجانب، كما ينبغي أن يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها، ضمن صنف معين من الأسهم، وينبغي أن يحصل كافة المساهمين على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك. كما يجب حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قبل أصحاب النسب الحاكمة.

د- دور أصحاب المصالح: باعتبار أن المساهمين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية هم أصحاب المصالح الرئيسيون في الشركة ، ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت.

ه- الإفصاح والشفافية : ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن المدير القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية وحوكمة الشركات، وأهم الأمور التي يجب الإفصاح عنها :

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة.
- أهداف الشركة.
- الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والرؤساء التنفيذيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم وآلية وكيفية اختيارهم.
- العمليات ذات الصلة بأطراف من الشركة.
- عوامل المخاطرة المتوقعة.

- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
- هياكل الحوكمة وسياساتها.

كما ينبغي القيام بتدقيق خارجي مستقل بواسطة مدقق مستقل مؤهل ، وينبغي للمدققين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين.

و- مسؤولية مجلس الإدارة : ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة ومحاسبة مجلس الإدارة على مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، ومن أهم مسؤوليات مجلس الإدارة:

- إعداد استراتيجية الشركة وتوجيهها، وخطط العمل الرئيسية والموازنات التقديرية وسياسة المخاطر ووضع أهداف الأداء ومراجعة التنفيذ.
- الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر.
- اختيار وتحديد مكافآت ورواتب والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة.
- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين بالشركة.
- ضمان الشفافية في عملية ترشيح مجلس الإدارة وانتخابه.
- رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين.
- ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة وخصوصا وجود نظم الإدارة المخاطر والرقابة المالية ورقابة العمليات.
- الإشراف على عمليات الإفصاح.